تعاون إستراتيجي مع هيئة التراث لتسهيل أعمال البحث

«البحر الأحمر للتطوير» تنفذ أول مشروع للتنقيب عن الآثار تحت الماء في السعودية

تعاونت شركة البحر الأحمر للتطوير، الشركة المطورة لأحد أكثر مشاريع السياحة المتجددة طموحاً في العالم، ووزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية لتوحيد جهودهما المشتركة في مجالات الآثار والتراث والتاريخ والسياحة المستدامة على امتداد ساحل البحر الأحمر في المملكة. وشملت الاتفاقيات التي وقعها الطرفان مذكرة تفاهم مع هيئة التراث وأخرى مع هيئة المتاحف التابعتين للوزارة.

حيث مثّل هيئتي التراث والمتاحف الأستاذ حامد بن محمد فايز نائب وزير الثقافة، نائب رئيس مجلس إدارة هيئة التراث، نائب رئيس مجلس إدارة هيئة المتاحف، وجون باغانو، الرئيس التنفيذي لشركة البحر الأحمر للتطوير، وتنص مذكرتيّ التفاهم على تعزيز أنشطة التعاون المشترك عبر سلسلة مبادرات منها إطلاق أول مشروع للتنقيب عن الآثار تحت الماء في المملكة.

وفي هذا السياق، قال جون باغانو، الرئيس التنفيذي لشركة البحر الأحمر للتطوير: "تشتهر منطقة ساحل البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية بتاريخها الغني وإرثها العريق، إذ يعود تاريخ هذه البقعة المفعمة بالأصالة في قلب طرق التجارة العالمية إلى عدة قرون. ومن شأن التعاون مع هيئتي التراث والمتاحف أن يتيح لنا استكشاف الأهمية التاريخية لهذه المنطقة الفريدة وضمان الحفاظ على اكتشافاتنا، وذلك تماشياً مع التزام شركة البحر الأحمر للتطوير بتعزيز الجمال الطبيعي والقيمة التاريخية الاستثنائية للبحر الأحمر، ونتطلع قدماً للتعاون مع شركائنا عن كثب لتعزيز جهود حفظ التراث في المملكة".

وتعود جذور المملكة العربية السعودية إلى أقدم الحضارات التي قامت في منطقة شبه الجزيرة العربية. وعلى مدار قرون خلت، لعبت هذه الحضارة دوراً محورياً في تسطير صفحات التاريخ بصفتها مهد الإسلام ومركزاً تجارياً عريقاً يربط بين منطقة البحر الأبيض المتوسط والمصادر الشرقية والجنوبية للبخور والتوابل والسلع الفاخرة الأخرى. وقد ازدهر طريق البخور بين القرنين السابع قبل الميلاد والثاني الميلادي.

أول مشاريع التنقيب الأثري تحت الماء في السعودية

تحتضن المياه الساحلية للبحر الأحمر العديد من المواقع البارزة ذات الأهمية التاريخية، وتسهّل هذه الشراكة إرسال بعثة استكشافية تقودها جامعة نابولي "لورينتال" لتنفيذ أول مشاريع التنقيب الأثري تحت الماء في المملكة.

وبهذا الصدد، قالت الدكتورة كيارا زازارو، مدير البعثة الاستكشافية للتنقيب عن حطام السفينة والأستاذ المساعد في علم الآثار البحرية لدى جامعة نابولي "لورينتال" في إيطاليا: "يعتبر حطام السفينة الخشبية الغارقة الأكثر سلامة والأفضل حفظاً في مياه البحر الأحمر خلال الوقت الراهن. ومع حمولتها المذهلة من الجرار والخزف والتوابل، تمثل هذه السفينة التجارية التي يعود تاريخها إلى القرن الثامن عشر شاهداً على الأنشطة التجارية المكثفة التي احتضنها البحر الأحمر قبل افتتاح قناة السويس، وارتباطها الواضح بالحركة التجارية الأوسع في المحيط الهندي. ويمثل الهيكل الخشبي الذي بقي محفوظاً حتى يومنا هذا دليلاً فريداً على وجود صناعة السفن والقوارب الضخمة والباهظة التي لم تكن معروفة من قبل في المنطقة".

ويقع حطام السفينة التي غرقت بين عامي 1725 و1750 في بحيرة الوجه على عمق يتراوح بين 20 و22 متراً تحت الماء، ولا يزال هيكلها الخشبي قابعاً في قاع البحر بجوار كتلة متكلسة تضم أكثر من ألف إبريق. ويمتد الحطام على طول 40 متر وعرض 10 متر تقريباً ويشتمل على حمولة سليمة قد يصل وزنها إلى ألف طن، وسيتم حفظ جميع القطع الأثرية وفهرستها وتخزينها في متحف البحر الأحمر بمدينة جدة، في حين سيتم عرض بعض القطع لزوار وجهة البحر الأحمر.

وأضاف باغانو: "لن يتم انتشال بدن السفينة الذي تحول إلى شيء يشبه الخشب المتحجر وحوالي 4 آلاف جرة خزفية مزخرفة من مختلف الأشكال والألوان والتصاميم، والتي تكلست بدورها أيضاً لتصبح كتلة صلبة، حيث ستبقى في مكانها لتصبح قبلة للغطاسين. ويسهم هذا الأمر في إرساء الأسس لواحدة من أكثر وجهات الغوص تميزاً حول العالم على عمق أقل من 25 متراً في قلب المياه الهادئة والصافية".

إلقاء الضوء على تاريخ المملكة العريق

تتيح هذه الشراكة أيضاً إمكانية إجراء مسح كامل لقاع البحر يمتد من مدينة جدة على طول الخط الساحلي لكلا من وجهة البحر الأحمر وأمالا. وسيعمل المسح المقرر إجراؤه خلال وقت لاحق من العام الجاري على تحديد مواقع البقايا الأثرية في قعر المحيط، والتي يمكن التنقيب فيها بعد ذلك.

وتحت مظلة الشراكة المبرمة مع هيئتي التراث والمتاحف، سيتم إطلاق برنامج لتصميم وبناء أول متحف بحري يمثل أول منشأة مخصصة لحفظ وعرض الآثار الغارقة على النحو المناسب في المملكة. وستتيح هذه المنشأة العالمية المستوى إمكانية التنقيب في مواقع حطام السفن التي يتم العثور عليها في المستقبل بواسطة عملية مسح الآثار البحرية الأوسع نطاقاً وحفظ الآثار المكتشفة في هذه المواقع. وعلاوة على ذلك، سيتحول هذا المتحف إلى معلم جذب ثقافي وتعليمي لزوار المملكة في المستقبل، جنباً إلى جنب مع المواطنين السعوديين الحريصين على فهم ماضيهم العريق والدور المحوري الذي لعبته المملكة في تطور ونمو المنطقة.

مواقع تراثية

تسهل اتفاقية التعاون الاستراتيجي أيضاً الجهود الرامية لاستكشاف المناطق ذات الأهمية التاريخية غير المكتشفة في السابق، وذلك بهدف توسيع قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي في المملكة العربية السعودية التي تضم 6 مواقع حالياً. ويجري التخطيط لإجراء عملية مسح تفصيلية تغطي مينائي "أكرا كومي" (القلعة أو الحامية) و "لوكي كومي" (خليج الحصان) المذكورين في النصوص القديمة لعالميْ الجغرافيا اليونانيين بطليموس وسترابو.

وتهدف الشراكة إلى زيادة عدد المواقع المسجلة في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي بما ينسجم مع رؤية السعودية 2030، فضلاً عن تعزيز مساهمة المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وتشتمل الأوجه الأخرى لهذه الشراكة على ترميم الهياكل والمباني التاريخية في المنطقة، وإعادة إعمار المساجد التاريخية القديمة، وإنشاء مراكز لإنتاج وبيع وعرض الحرف اليدوية التقليدية.

وجهة فريدة قيد الإنشاء

اجتاز مشروع البحر الأحمر بالفعل محطات مهمة في أعمال التطوير، ويجري العمل فيه على قدم وساق لاستقبال الضيوف بحلول نهاية عام 2022. وسينتهي إنجاز المرحلة الأولى، التي تضم 16 فندقاً، في عام 2023. وسيتألف مشروع البحر الأحمر عند اكتماله في عام 2030 من 50 فندقاً توفر بمجملها ما يصل إلى 8000 غرفة فندقية، بالإضافة إلى أكثر من 1000 وحدة سكنية موزعة على 22 جزيرة وستة مواقع داخلية. وستضم الوجهة كذلك مطاراً دولياً، ومراس فاخرة، وملاعب جولف، والعديد من مرافق الترفيه والاستجمام.

جانب من عمليات التنقيب

لدعم الشركات عبر برامج الإقراض والضمانات وتمويل المستحقات

«مصرف الإمارات للتنمية» يوقع اتفاقية تعاون مع «صندوق أبوظبي للتنمية»

وقّع مصرف الإمارات للتنمية، المعني بتمكين أجندة التنويع الاقتصادي والتحول الصناعي لدولة الإمارات العربية المتحدة، اتفاقية تعاون مع صندوق أبوظبي للتنمية، يوفر من خلالها المصرف حلولاً تمويلية ومصرفية مبتكرة وضمانات للقروض وبرامج للإقراض المشترك لصالح المستفيدين من تمويلات الصندوق ضمن جهوده الداعمة لتنويع الاقتصاد في إمارة أبوظبي وعلى المستوى الاتحادي ودعم النمو المستدام وتعزيز الصادرات.

ووقّع الاتفاقية كل من أحمد محمد النقبي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية، وسعادة محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية. وتتماشى الاتفاقية مع الأهداف المشتركة للجانبين، وخاصة توفير التمويل والحلول المصرفية المبتكرة التي تحقق التنمية المستدامة للشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يدعم أهداف الاقتصاد الوطني.

وتشمل مجالات التعاون وفقاً للاتفاقية، تبادل البيانات المتاحة بين الطرفين، إلى جانب العمل على وضع خطة لإيجاد فرص تمويلية للمستفيدين من تمويلات صندوق أبوظبي للتنمية من خلال تمويلات مشتركة وتمويلات لمشاريع كبيرة، بالإضافة إلى التعاون من خلال برنامج ضمان القروض والإقراض المشترك الخاص بصندوق أبوظبي للتنمية وزيادة تطبيق منصة تمويل المستحقات الخاصة بالمصرف. كما سيتعاون مصرف الإمارات للتنمية وصندوق أبوظبي للتنمية في المجالات ذات المصالح المشتركة مثل ريادة الأعمال المحلية والتنمية الاقتصادية والتعاون المجتمعي، مع بحث إمكانية تقديم المصرف تمويلات لجهات تعمل في مجال الصناعة ضمن قائمة المستفيدين من تمويلات صندوق أبوظبي للتنمية، إلى جانب تطوير وتنفيذ برامج مشتركة في مجالات تطوير ريادة الأعمال والتوعية ومشاركة المعرفة الصناعية مع فرصة الترويج لمنتجات وخدمات كلا الطرفين على المنصة الإلكترونية للطرف الآخر.

وفي هذا السياق، قال أحمد محمد النقبي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية: "منذ تأسيسه عام 1971 على يد المغفورُ له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، يحمل صندوق أبوظبي للتنمية على عاتقه مهمة سامية لتمكين المجتمعات ودعم التنمية حول العالم، وكذلك تعزيز الاقتصاد الوطني ومسيرته الناجحة، ولهذا فإننا نعتز في مصرف الإمارات للتنمية بتعزيز التعاون مع هذه المؤسسة الرائدة لتحقيق أهدافنا المشتركة في دعم مسيرة التحول والتنويع الاقتصادي على مستوى الدولة."

وأضاف النقبي: "لدى صندوق أبوظبي للتنمية قائمة كبيرة من المستفيدين من الشركات العاملة في مختلف القطاعات ذات الأولوية ضمن استراتيجية مصرف الإمارات للتنمية، وخاصة في مجالات البنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وستساعدنا الاتفاقية على الوصول المتبادل إلى المستفيدين من الطرفين من أجل دعم أهدافهم ومساعدتهم على النمو من خلال برامج التمويل، وكذلك عبر خطط التدريب والتطوير وتبادل المعرفة الصناعية. وبصفتنا المحرك المالي لاستراتيجية 'مشروع 300 مليار' الذي تشرف على تنفيذه وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، فإننا في مصرف الإمارات للتنمية معنيون بالسعي إلى الوصول إلى أوسع قاعدة ممكنة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، ونتطلع لما ستحمله الفترة المقبلة من إنجازات مشتركة."

من جهته قال محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية: "سعداء بتوقيع اتفاقية التعاون مع مصرف الإمارات للتنمية والدخول في شراكة استراتيجية مع إحدى مؤسساتنا الوطنية الرائدة التي تعمل على توفير حلولاً تمويلية وبرامج مصرفية مبتكرة، وسنوحّد جهودنا من أجل تحقيق المصالح الوطنية المشتركة ودعم الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من تمويلات الصندوق بما يساهم في رفد الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بما يتماشى مع التوجّهات المستقبلية الرامية إلى تعزيز مكانة الشركات الإماراتية وتوسيع نطاق أعمالها للوصول إلى الأسواق العالمية."

وأضاف السويدي: "إننا في صندوق أبوظبي للتنمية، نحرص على تكوين الشراكات الفاعلة مع مؤسساتنا الوطنية لوضع الخطط المشتركة والإستراتيجيات المستقبلية الطموحة التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره، ونعمل معاً من أجل فتح آفاق ومجالات تعاون جديدة لتعزيز مصالح شركاتنا الوطنية وتوفير الفرص والإمكانيات الداعمة والخبرات اللازمة لاستدامة أنشطتها في مختلف المجالات الحيوية."

وبصفته المحرك المالي لـ"مشروع 300 مليار" الذي أطلقته حكومة الإمارات في وقت سابق من هذا العام، يركز المصرف على المساهمة في نمو قطاع الصناعة في الدولة، مما يمهد للتنويع الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية المستدامة للصناعات المحلية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ودفع نمو القطاع الخاص وزيادة الصادرات.

كما خصص المصرف 30 مليار درهم كحزمة مالية مباشرة وغير مباشرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والشركات الكبرى في قطاعات الصناعة ذات الأولوية.

ويسعى المصرف إلى المساهمة بمبلغ 10 مليارات درهم في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ودعم أكثر من 13،500 شركة، وخلق 25،000 فرصة عمل خلال السنوات الخمس المقبلة.

جانب من توقيع الاتفاقية

«بوبيان» يطلق حملة جديدة لعملائه من حاملي بطاقاته الائتمانية

يوسف الماجد

أطلق بنك بوبيان حملة جديدة تمنح جميع عملائه من حاملي البطاقات الائتمانية و بطاقات الدفع المسبق فرصة الدخول في السحب وإمكانية ربح أميال للسفر على الخطوط الجوية الكويتية وقسائم شرائية وغيرها وذلك عند الدفع باستخدام بطاقات بوبيان الائتمانية داخل أو خارج الكويت أو من خلال التسوق عبر الإنترنت.

وقال المدير التنفيذي لإدارة البطاقات في بنك بوبيان يوسف الماجد "نسعى دائما إلى تقديم كل ما يجعل عملائنا مميزين وذلك نظراً لما ننفرد في تقديمه إلى جميع الشرائح ومحاولة فهم اهتماماتهم و احتياجاتهم وتقديمها لهم في صورة منتج أو عرض مميز وهو ما يجعلنا دوماً الأقرب لهم ".

وحول حملة "اربح مع بطاقات بوبيان الائتمانية" أوضح الماجد انها جاءت انطلاقاً من فهم البنك لاحتياجات ومتطلبات هذه الشريحة من العملاء ، حيث تتميز بمجموعة متنوعة وقيمة من الجوائز الشهرية التي تصل إلى 37 فائزاً من عملاء بوبيان من حاملي بطاقات بوبيان الائتمانية وذلك ابتداءً من نوفمبر 2021 وحتى فبراير 2022.

واضاف ان حملة "بطاقات بوبيان الائتمانية" تتميز بمضاعفة فرص الربح ومنح العملاء فرصاً كثيرة لدخول السحب، بمعنى ان العميل يمكنه ان يحظى بأكثر من فرصة للمشاركة في السحب وذلك بعد التسجيل في الحملة عبر الموقع الإلكتروني لبنك بوبيان.

وحول فرص الفوز قال الماجد انه يمكن للعميل الحصول على فرصة واحدة لكل 100 دينار كويتي يتم انفاقها داخل الكويت، وفرصتين لكل 100 دينار كويتي يتم انفاقها خارج الكويت او خلال التسوق عبر الانترنت، بالاضافة إلى ثلاث فرص لكل 100 دينار كويتي يتم انفاقها عند الدفع باستخدام الساعات والهواتف الذكية.

وأكد الماجد ان جميع العملاء المؤهلين للدخول في السحب من حاملي بطاقات بوبيان الائتمانية وبطاقات بوبيان المسبقة الدفع يمكنهم الفوز بإحدى جوائز الحملة القيمة شهرياً خلال فترة الحملة، حيث يمكن لعميل بوبيان الحصول على مليون ميل سفر من الخطوط الجوية الكويتية من خلال عضوية (نادي الواحة) او قسيمة شرائية بقيمة 5،000 دينار كويتي من The Lounge | StepTwo بجانب الحصول على إقامة ليلتين في احدى فلل فندق ومنتجع الجميرا بشاطئ المسيلة.

يذكر ان بطاقات بوبيان الإئتمانية توفر العديد من العروض، حيث يمكن الحصول على خصومات فورية على مجموعة مختارة من المطاعم والمقاهي، ومحلات الأزياء والمجوهرات، بجانب محلات الأثاث ومراكز الرعاية الصحية. بالإضافة إلى مزايا أخرى كتأمين السفر، وحماية المشتريات.